تركيبة المجال العالمي

المقدّمة

أفضى عدم التكافؤ بين أجزاء العالم إلى تشكّل مجال عالميّ ثنائيّ التركيبة تمثّل البلدان المتقدّمة أو الشمال مركزه الذي يتحكّم في اقتصاد النظام– العالم بينما يمثّل الجنوب أو البلدان النامية أطرافه. غير أنّ هذه البنية الثنائيّة [1] لا تقترن بتجانس كليّ داخل جزئي المجال العالمي إذ أنّ القوّة الإنتاجيّة والنفوذ متفاوتان بين بلدان الشمال وأنّ درجات نجاح بلدان الجنوب في مستوى التنمية متباينة.

I- الشمال أو مركز النظام-العالم

يضمّ الشمال أو مركز النظام–العالم علاوة عن بلدان الثالوث التي تعتبر الأقطاب المحرّكة للاقتصاد العالمي، البلدان في طور الانتقال الاقتصادي والبلدان المتقدّمة الأخرى التي تعدّ أقلّ نفوذا من سابقتها [1 و2].

1– الثالوث: الأقطاب المتحكّمة في المجال العالمي

أ– ثالوث يجمع بين القوّة الاقتصاديّة والنفوذ العالمي

يتركّب الثالوث من الولايات المتّحدة الأمريكيّة والاتحاد الأوروبي واليابان ويملك كلّ دعائم القوّة التي أهّلته للسيطرة على الاقتصاد العالمي. فرغم تواضع وزنها الديمغرافيّ ، تملك بلدان الثالوث قوّة إنتاجيّة كبيرة جعلتها الأقطاب المتحكّمة والمحرّكة للمجال العالمي إذ تحقّق قرابة ثلاثة أرباع القيمة المضافة الصناعيّة وتستأثر بثلثي الناتج الداخلي الخام العالمي سنة 2009 [3].

كما يتجسّد نفوذها في استئثارها بجلّ الشركات عبر القطريّة المائة الأولى وبأكثر من نصف الرصيد العالمي للاستثمارات الأجنبيّة المباشرة. أمّا عملاتها الدولار واليورو والين فتمثل 95 % من احتياطي صرف العملات في العالم. ويقترن هذا النفوذ النقديّ بنفوذ ماليّ عالميّ تمارسه بورصات نيويورك وشيكاغو من ناحية ولندن وباريس وطوكيو– أوزاكا من ناحية أخرى. وتمثّل **الميغالوبوليس*** الأمريكيّة والأوروبيّة واليابانيّة مجالات تركّز هذا النفوذ إذ تأوي مراكز دفع الاقتصاد العالمي التي تمثّلها **حواضر عالميّة*** كنيويورك وطوكيو ولندن...

وعلاوة على ذلك تحظى بعض بلدان الثالوث بنفوذ جغراسيّاسيّ يستند إلى عدّة مقوّمات. فقد عملت بعض القوى الاستعماريّة القديمة مثل فرنسا والمملكة المتّحدة على الحفاظ على مجالات نفوذها اللغوي والاقتصادي بتوثيق علاقاتها مع مستعمراتها القديمة، بينما عزّزت الولايات الأمريكيّة المتّحدة نفوذها الاقتصادي بأمريكا اللاتينيّة بإشعاع ثقافيّ متزايد في العالم بفضل نشر نمط استهلاكها ومنتجاتها. كما وظّفت بلدان الثالوث نفقاتها في البحث والتطوير لتستأثر بالنسبة الأكبر من براءات الاختراع ومن إنتاج التكنولوجيّا العالية وجوائز نوبل بينما مكنتها نفقاتها العسكريّة المتنامية من امتلاك مقوّمات الحضور والتدخّل العسكريّين في العالم [3]. وتمارس بعض بلدان الثالوث نفوذا سياسيّا واسعا يستند إلى عضويّتها الدائمة في مجلس الأمن وامتلاكها حقّ النقض ضمنه علاوة على ما تخوّله لها حصّتها من ميزانيّتي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ووزنها في المنظّمة العالميّة للتجارة من نفوذ، لاتّخاذ قرارات تشمل العالم وتحفظ مصالحها .

على أنّ بلدان الثالوث رغم ما تشترك فيه من مؤشّرات التقدّم فإنّها تتفاوت في القوّة والنفوذ العالميّين.

ب– أقطاب اقتصاديّة قويّة ومتفاوتة النفوذ

لئن انفردت أقطاب الثالوث بالقوّة ضمن العالم وربطت بينها علاقات تكامل وتبادل وثيقة رغم ما يجدّ بينها من تنافس اقتصاديّ ومن نزاعات تجاريّة، فإنّ نفوذها العالمي يظلّ متفاوتا.

– الولايات المتّحدة الأمريكيّة: قوّة عظمى

تستغلّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة مزايا دعائمها البشريّة والهيكليّة والمجاليّة التي ضمنت لها القوّة الإنتاجيّة والقدرة على التجديد والمنافسة والقوّة الماليّة التي تجسّدها مكانة الدولار كعملة احتياطيّ وتبادل في العالم. كما أهّل لها نفوذها الجغراسياسي للاضطلاع بدور **القوّة العظمى*** [2] والسعي إلى الانفراد بزعامة العالم بعد تفكّك الاتّحاد السوفياتي وتأخّر روسيا التي خلفته في تجاوز صعوبات مرحلة الانتقال

الاقتصادي التي تمرّ بها منذ بداية تسعينات القرن العشرين [4 و6]. وعلاوة عن استفادتها من منطقة التبادل الحرّ لشمال أ مريكا ومن منطقة نفوذها المباشر التي تمثلها أمريكا الجنوبيّة، توفّقت الولايات المتّحدة في إرساء نظام عالميّ ليبراليّ يخدم مصالح شركاتها عبر القطريّة، كما استغلت قصورالنفوذ السياسيّ والعسكريّ لقطبي الثالوث الآخرين لتفرض نفوذها على العالم.

– الاتّحاد الأوروبي: تكتّل اقتصاديّ قويّ

يشكّل الاتّحاد الأوروبيّ تكتّلا اقتصاديّا قويّا بفضل عمليّات التوسّع المتعاقبة وتحسّن فعاليّة سياساته المشتركة التي عزّزت دعائمه البشريّة والتنظيميّة وجعلت منه أكبر سوق موحّدة وزادت طاقته الإنتاجيّة وتجارته الخارجيّة قوّة. غير أنّ عدم اكتمال مقوّمات القوّة والوحدة الماليّة وتأثير اختلاف المصالح الوطنيّة لأعضائه في السياسة الخارجيّة والدفاعيّة الموحّدة الناشئة، ما زالا يحولان دون امتلاك الاتّحاد الأوروبي نفوذا جغراسياسيّا يرقى إلى مستوى قوّته الاقتصاديّة ويضاهي ما تتمتّع به الولايات المتّحدة الأمريكيّة من نفوذ. وتبرز ضمن الاتّحاد الأوروبي كلّ من فرنسا والمملكة المتّحدة **كقوّتين متوسّطتين*** بينما تظلّ ألمانيا رغم كونها **قوّة اقتصاديّة عالميّة كبرى***، طرفا محدود الدور في تسيير شؤون العالم والتأثير فيه سياسيّا [2 و4].

– اليابان: قوّة اقتصاديّة عالميّة كبرى

أحرز اليابان من النموّ الصناعيّ ومن نجاعة التنظيم الاقتصادي والبحث والتطوير ما جعله يرتقي إلى مرتبة قوّة اقتصاديّة عالميّة كبرى غزت منتجاتها الصناعيّة واستثماراتها ومصانعها أرجاء العالم بما في ذلك قطبي الثالوث الآخرين [2 و5]. ولئن كان لليابان حضور اقتصاديّ متميّز ضمن محيطه الآسيويّ، ودور ضمن مجموعة السبعة، فإنّ نفوذه الجغراسياسيّ ضعيف إذ أنّه لا يملك مقوّمات القوّة العسكريّة وليس أحد الأطراف الفاعلة في مجلس الأمن.

2 – البلدان المتقدّمة الأخرى

تتكوّن من مجموعة بلدان بلغت مستويات تنمية بشريّة عالية تبرّر انتماءها إلى بلدان الشمال، لكنّ نفوذها الجغراسياسيّ كان دوما محدودا أو تقلّص نتيجة مرور بعضها بمرحلة انتقال اقتصاديّ.

أ – البلدان في طور الانتقال الاقتصادي

تتكوّن البلدان في طور الانتقال الاقتصادي [1 و2] من بلدان أوروبا الشرقيّة والوسطى غير الأعضاء في الاتّحاد الأوروبيّ ومن مجموعة البلدان المستقلّة. وتمرّ هذه البلدان منذ بداية التسعينات بمرحلة انتقال من النظام الاشتراكيّ إلى اقتصاد السوق الأمر الذي يفسّر إسهامها الضعيف في الاقتصاد العالمي وتردّي الأوضاع الاجتماعيّة بها [6]. غير أنّ هذه البلدان تشهد انتعاشة اقتصاديّة يعكسها النموّ الاقتصاديّ السريع الذي تحقّقه منذ مطلع القرن واستقطابها للاستثمارات الأجنبيّة المباشرة ممّا جعلها تصنّف ضمن البلدان الصاعدة التي تحظى بثقة المستثمرين الأجانب. وتبرز روسيا ضمن هذه البلدان **كقوّة عالميّة بصدد التحوّل*** تسعى إلى استعادة النفوذ الجغراسياسيّ الذي كان لسلفها الاتحاد السوفياتي [2]، بفضل تخطّيها بعض مصاعب الانتقال الاقتصاديّ وتحقيقها انتعاشة اقتصاديّة فعليّة تدفعها إلى التوق إلى منافسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة على زعامة العالم [7].

ب– بقيّة البلدان المتقدّمة

تنتمي بعض بلدان أوروبا الغربيّة غير الأعضاء بالاتّحاد الأوروبيّ مثل سويسرا علاوة عن كندا وأستراليا وزيلندا الجديدة إلى الشمال على أساس مستوى التنمية البشريّة الذي بلغته والدورالذي تسهم به في الإنتاج والتجارة العالميّين. وبينما استندت سويسرا إلى قوّة جهازها البنكيّ لتتحوّل إلى قطب ماليّ هامّ، طوّرت كندا قوّتها الإنتاجيّة وقيمة صادراتها واستثماراتها بفضل ما يوفّره مجالها الرحب من موارد طبيعيّة ومن موارد بشريّة دعمتها الهجرة الوافدة، كما استفادت من ارتباطها بالولايات المتّحدة ضمن منطقة التبادل الحرّ لأمريكا الشماليّة. أمّا أستراليا فتوظّف قوّتها الاقتصاديّة وموقعها الاستراتيجيّ للاضطلاع بدور **القوّة الإقليميّة*** في جنوب المحيط الهادي [2].

II- الجنوب أو أطراف النظام-العالم

تكوّن البلدان النامية جنوب المجال العالمي وتمثّل الأطراف بالنّسبة إلى مركزه [1 و2] وهي مجموعة فقدت التجانس الذي كان يميّزها في ستّينات القرن العشرين. فلئن اشتركت هذه البلدان في العديد من السمات، فإنّها ازدادت تمايزا نتيجة تفاوت ما أحرزه بعضها من نموّ اقتصاديّ ومن مستويات تنمية بشريّة [8].

1- البلدان الصناعيّة الجديدة

تتكوّن هذه المجموعة علاوة عن التنّينات والنمور الآسيويّة من البرازيل والمكسيك وهي بلدان أرست في ظلّ نموذج التصنيع الحاث على التصدير أسس قاعدة صناعيّة متنوّعة [1 و2]. كما توفقت في تسلق عالية الإ نتاج ونجحت رغم بعض المصاعب في الاندماج في العولمة، لتصبح بلدانا صناعيّة جديدة تصدّر منتجات التكنولوجيا المتوسّ طة والعالية وتسجّل نموّا اقتصاديّ ا مرتفعا ومتواصلا ضمن لها تحسين ظروف عيش سكّانها [9 و 10]. وباستثناء كوريا الجنوبيّة التي تعدّ الأقرب إ لى الانتماء إ لى البلدان المتقدّمة، ظلّت أغلب البلدان الصناعيّة الجديدة بلدانا نامية، نظرا لتبعيّة اقتصاداتها وهشاشتها النسبيّة وإلى ما يسمها من فوارق اجتماعيّة ومجاليّة. ويبرز البرازيل ضمن هذه المجموعة كقوّة إقليميّة بأمريكا اللاتينيّة [2] تسعى إلى تدعيم مكانتها في اقتصاد الجنوب والعالم من خلال تزعّمها مجموعة البلدان النامية في مفاوضات المنظمة العالميّة للتجارة، ودعمها مطالبة هذه البلدان بتعديل تركيبة مجلس الأمن ونظام التصويت بصندوق النقد الدولي.

2- البلدان النفطيّة

تحقّق بعض بلدان الجنوب وخصوصا منها المنضوية ضمن منظّمة البلدان المصدّرة للنفط نسبة 46 % من إنتاج النفط في العالم سنة 2005، وهو ما يوفر لها عائدات ماليّة وظّفتها لتمويل عمليّة التنمية. ولئن مكّنت هذه العائدات البلدان النفطيّة [1و2] من بلوغ مؤشّر تنمية بشريّة عال نسبيّا ووفرت لسكّانها ناتجا داخليّا خاما أرفع من معدّل بلدان الجنوب، فإن طريقة توظيفها لهذه الموارد التي نمت بصورة واضحة خلال السنتين الأ خيرتين، لم تضمن التنمية [11]. فقد دأ بت هذه البلدان على توظيف الجانب الأ كبر من عائداتها في إنجاز المشاريع الخدميّة وفي الاستهلاك، ومازالت تعوّ ل على صادرات النفط كركيزة أساسيّة لاقتصاداتها وهو ما جعلها تتأثّر بتقلّبات السوق النفطيّة وتظلّ في تبعيّة لأسواق استهلاك المحروقات ببلدان الشمال [12].

3- البلدان النامية ذات مؤشّر تنمية بشريّة متوسّط

تضمّ مجموعة البلدان ذات مؤ شر تنمية بشريّة متوسط العدد الأ كبر من بلدان الجنوب من ضمنها البلاد التونسيّة [1 و2]. وتشترك هذه البلدان في ما أحرزته من مستوى تنمية بشريّة وناتج داخليّ خام للفرد يجعلانها تحتلّ موقعا وسطا بين البلدان الغنيّة المتقدّمة والبلدان الأقلّ تقدّ ما، علاوة عن انتماء البعض منها إلى صنف البلدان الصاعدة نتيجة توفقها في الاستفادة من العولمة [13]. وتبرز الصين ضمن هذه المجموعة بفضل اكتساح منتجاتها أسواق أوروبا وأمريكا الشماليّة وتدعّم إشعاعها ودورها الاستثماريّ في العالم وفي إفريقيا بالخصوص [14]. ولئن اعتبرت الصين على غرار الهند قوّة عالميّة بصدد التكوّن على أساس ما حققته من نموّ اقتصاديّ عال جعلها ترتقي إلى مرتبة خامس قوّة اقتصاديّة في العالم وما تمتلكه من احتياطي كبير من العملة الصعبة ومن حقّ النقض في مجلس الأمن، فإنّ ها لا تزال قوّة إقليميّة آسياويّة [2]. وضمن القارّة الإفريقيّة تملك جمهوريّة جنوب إفريقيا من مقوّمات القوّة الاقتصاديّة والإشعا ع ما سمح لها بالاضطلا ع بدور القوّة الإقليميّة [2].

4- البلدان الأقلّ تقدّما

تتكوّن البلدان الأقلّ تقدّما من مجموعة خمسين بلدا – منها 34 بلدا إفريقيّا–، تتّسم بحصيلة تنمية ضعيفة تتجلّ ى من خلال ضعف مؤشّرات التنمية، إذ يقترن ضعف الناتج الداخلي الخام للفرد والفقر ونقص التغذية داخلها بهشاشة الاقتصاد ونسبة تداين عالية [1 و2]. فرغم كونها تمثّل نسبة 11,5 % من سكّان العالم لا تحقّق البلدان الأقلّ تقدّما سوى 1 % من إجماليّ الناتج الداخلي الخام العالمي سنة 2009 وتظلّ مساهمتها في التجارة العالميّة ضعيفة وهو ما جعلها تحصل على نسبة 93 % من إجمالي المساعدة العموميّة من أجل التنمية وتحظى بالأولويّ ة ضمن برامج مكافحة الفقر وتخفيف عبء الدين [15]. ولئن حقّ قت هذه البلدان نسق نموّ اقتصاديّ متسارع خلال السنوات الثلاث الأخيرة، فإنّ تذبذب هذا النموّ يظلّ السمة الغالبة ويشكّل علاوة عن ضعف تطوّر بنية الاقتصاد ورداءة البنى التحتيّة وتعدّ د الحروب والنزاعات ظروفا معيقة للتنمية [16].

الخاتمـــة

تجذّرت تركيبة العالم الثنائيّة في ظلّ نظام–عالم وحركة عولمة دعّما عدم التكافؤ إذ زادا الشمال قوّة وعزّزا مكانة بلدان الثالوث ودورها كأقطاب متحكّ مة في الاقتصاد العالمي، بينما عمّ قا في المقابل تمايز بلدان الجنوب تبعا لتفاوت نتائج سياساتها التنمويّة وتباين قدرتها على مجاراة حركة العولمة.